

أثر تقلبات أسعار النفط و تداعياتها على الاقتصاديات الدولية

سارة داي
جامعة بسكرة

رقية حساني
جامعة بسكرة

الملخص: ألقى التدهور السريع الأخير لأسعار النفط بظلاله على الاقتصاد العالمي و الاقتصاديات المحلية ، وبقدر تباين القراءات حول أسباب هذا الانحدار ، تتباين التقديرات حول تداعياته في ضوء احتدام الجدل حول قضية استخدام أسعار النفط كأداة ضغط سياسية ، إذ يعد النفط سلعة استراتيجية تخضع للظروف و القرارات السياسية أكثر منها للمقاربات الاقتصادية ، لذا سنحاول إلقاء الضوء على تداعيات انخفاض أسعار النفط على الدول المستوردة للنفط و على وجه الخصوص المصدرة منها لما لها من ثقل في السوق النفطية و كذا لأهمية النفط لها كمصدر رئيسي للإيرادات .

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط ، السوق النفطية، الآثار الاقتصادية

Abstract : The recent rapid deterioration of oil prices has cast a shadow over the global economy and local economies. As far as the readings on the causes of this decline differ, the estimates differ in light of the heated debate over the issue of using oil prices as a political pressure tool. Oil is a strategic commodity subject to political considerations and decisions. More than economic approaches, so we will try to shed light on the repercussions of the decline in oil prices towards the countries importing oil and in particular exporting them because of their weight in the oil market.

Keywords : Oil Prices, Oil Market, Economic impacts

مقدمة

يعد النفط المصدر الرئيسي للطاقة في العالم في الوقت الحاضر ، و ذلك بالنظر إلى الخصائص التي تميزه عن مصادر الطاقة الأخرى ، كالوفرة النسبية و سهولة الاستغلال و ملائمة للتكنولوجيات المستخدمة حاليا، و هذا يجعله أهم سلعة اقتصادية يتم تبادلها على المستوى العالمي . وفي الوقت ذاته فإن التطور الذي عرفته الصناعة النفطية أنتج تعقيدات في تسويقه ، و أدى إلى إنشاء سوق عالمية له ، تتميز بالتعقيد و عدم الاستقرار ، نتيجة لخضوعها لتضارب مصالح الفاعلين فيها و حساسيتها لمختلف الأحداث الاقتصادية و السياسية ، وهذه الحال تفضي دائما إلى جعل أسعار النفط لا تعرف الاستقرار، نظرا إلى تأثيرها بعوامل اقتصادية و غير اقتصادية عدة ، و لعل هذا ما نلمحه من خلال الهزات التي تمر بها الأسعار الحالية للنفط ، و التي تنعكس على مختلف اقتصاديات دول العالم تارة بالإيجاب و تارة بالسلب خلال فترات مختلفة.

دفعنا هذا الاهتمام إلى طرح إشكالية البحث التالية :

"ما هو تأثير التغيرات في أسعار النفط و تداعياتها على الاقتصاديات العالمية؟"

وقصد الإلمام بجوانب هذا الموضوع قسمنا البحث إلى محورين رئيسيين هما:

المحور الأول: الأسس النظرية لسوق النفط

المحور الثاني: أسباب تقلبات أسعار النفط الدولية و تداعياتها على الدول المصدرة و المستوردة

المحور الأول: الأسس النظرية لسوق النفط

يحتل القطاع الطاقوي أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي فهو يعتبر بمثابة المحرك الأساسي للدورة الاقتصادية ، فالسلع الطاقوية تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة على المتغيرات الاقتصادية الكلية و هي محل اهتمام جميع دول العالم سواء المصدرة منها أو المستوردة لهذه الموارد فالتغيرات في الأسعار الطاقوية تسبب صدمات إما إيجابية أو سلبية يكون لها الأثر على النشاط الاقتصادي .

أولا: الإطار المفاهيمي للنفط

يعتبر النفط من أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر ، وقد لعب دورا مؤثرا و فعالا في إعادة رسم الخارطة السياسية و الاقتصادية و الدولية . و تأتي الأهمية الإستراتيجية للنفط باعتباره مصدرا رئيسيا للطاقة و مادة أولية و أساسية في العديد من فروع الصناعات التحويلية و سلعة هامة في التجارة الدولية كما يشكل مصدر دخل رئيسي للدول المنتجة و الدول المستهلكة له على حد سواء ، ولا تنحصر أهمية النفط في ظروف السلم بل تمتد و بشكل أكبر في أوقات الحروب و الأزمات.

1- تعريف النفط ، تصنيفاته و مكوناته:

1-1 تعريف النفط: بالرجوع إلى معجم مصطلحات الصناعة النفطية نجد أن كلمة النفط تعني البترول أو زيت البترول.¹ والبترول

« Petroleum » كلمة ذات أصل لاتيني مركبة من شقين أولهما « Petr » و يعني الصخر، و الثاني هو

« Oleum » و يعني الزيت ، و تعني الكلمة مجتمعة " زيت الصخر " أما كلمة نفط « Naphta » المرادفة لكلمة

"بترول " فهي من أصل يوناني ، و تعني الزيت الجبلي.²

2-1 تصنيفات النفط: يتم تصنيف النفط وفق نسبة الكبريت فيه ، فإذا كانت قليلة يسمى خاما خفيفا و يكون سعره أعلى من

الثقل، و إذا كانت النسبة مرتفعة يسمى خاما ثقيلًا و يباع بثمن أقل لأن كلفة تكريره أعلى، و أشهرها خام برنت الأوروبي

القياسي، و الخام الأمريكي الخفيف ، و هما المؤشران المرجعيان لأسعار النفط في العالم.³

مكونات النفط: يعد النفط مادة بسيطة و مركبة في الوقت نفسه ، فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيميائيا من عنصرين فقط هما الهيدروجين و الكربون، و في الوقت نفسه مادة مركبة لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزيئي لكل منها، فهو يتكون من خليط من المواد الهيدروكربونية المتقاربة، التي يمكن أن تتخذ أشكالا عديدة في تركيبها الجزيئي ، فينتج عنها في كل حالة منتج نفطي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى ووفق النظر إلى النفط وفق معيار حالة المادة.⁴ فهو يوجد إما في حالة سائلة ، وهي صورة النفط التقليدي المعروف أو في حالة صلبة ، وهو النفط الغير التقليدي و يتكون من عروق إسفلتية صلبة كصخور (القار)، أو حجر السجيل، أو رمال (القار)، أو في حالة غازية ، وهو الغاز الطبيعي ، و منه غاز البوتان و البروبان و غيره من الغازات.

2- أهمية النفط:

إن تأثير أسعار النفط على الاقتصاديات العالمية يكسبه مكانة اقتصادية و سياسية و حتى عسكرية بارزة و يجعله سلعة محل الاهتمام سواء من ناحية عرضها أو طلبها ، و عليه تتمثل أهميته من الناحية الاقتصادية و السياسية في العناصر التالية:⁵

2-1- أهمية النفط اقتصاديا:

- النفط مصدر رئيسي و حيوي للطاقة : إذ يعتبر من أكثر المواد الطاقوية استهلاكاً.
- النفط بصفته مصدرا للإيرادات المالية : إذ يعتبر مصدرا لتمويل النشاط الاقتصادي و تتضح أهميته بصفة جليلة في اقتصاديات الدول المنتجة و المصدرة له ، التي يعتمد اقتصادها بصفة رئيسية على إيراداته لتوليد الدخل الوطني وإحداث التراكم الرأسمالي و تمويل خطط التنمية الاقتصادية.
- دور النفط في القطاع الصناعي: حيث يذهب نحو 80% من النفط المستهلك في العالم إلى قطاع الصناعة ، حيث يسهم في تطورها و خاصة الصناعات البتروكيمياوية.

2-2- أهمية النفط سياسيا:

- النفط بصفته سلاح ضغط: لقد اتضحت أهميته السياسية كوسيلة ضغط فعالة من خلال أزمة 1973 حينما فرضته الدول العربية كضغط في الحرب من نفس السنة.⁶ كما تستعمله المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة للغرض نفسه مثلما فرضت عقوبات اقتصادية على العراق من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء.
- النفط بصفته سببا للحرب أو هدفا لها : فالعوامل الاقتصادية من أحد مسببات اندلاع الحروب و من أهم تلك العوامل يأتي النفط ، من أجل السيطرة على المناطق الغنية بموارده.

ثانيا: السوق النفطية العالمية و تطورها

تخضع السوق العالمية للنفط إلى مجموعة من التطورات المهمة قادت إلى اختلاف كبير في ميزان العرض و الطلب ، حيث أن السوق النفطية ذو طبيعة خاصة تأخذ خصوصيتها من تداخل العوامل الاقتصادية مع العوامل السياسية و التي تتفاوت أهميتها و درجة تأثيرها على أسعار النفط الخام في السوق النفطية.

1- ماهية السوق النفطية :

1-1- تعريف السوق النفطية: تعرف السوق النفطية على أنها: المكان الجغرافي المعلوم بصورة وهمية أو فعلية لتبادل السلعة

النفطية في سعر و زمن معينين .⁷ إذن فسوق النفط يتم فيها التعامل بأهم مصدر من مصادر الطاقة وهو النفط و يحرك هذا السوق قانون العرض و الطلب. كما يمكن وصف السوق العالمية النفطية على أنها سوق إحتكار قلة.⁸

باعتبار أنه يهيمن عدد محدود و قليل من الشركات "احتكار القلة" أو "منافسة القلة" ، حيث تخضع السوق لنوع من الاحتكار الجزئي من عدد قليل من الشركات التي تعمل على التركيز على عدد قليل من المشروعات الضخمة ، ما يعطيها تأثيرا مباشرا في العرض الكلي.

1-2- مميزات السوق النفطية: تتميز السوق النفطية من حيث العرض و الطلب بخصائص مهمة نذكر منها:⁹

- ارتفاع نسبة التركيز الاحتكاري : أخذت مختلف دول العالم تتركز في شكل منظمات تسعى من خلالها للدفاع على مصالحها ، كالدول المنتجة والمصدرة للنفط من خلال منظمة الأوبك، الدول الصناعية المستوردة للنفط من خلال منظمة التعاون والإئتماء الاقتصادي.
- عدم مرونة الطلب في فترة الأجل القصير : يتميز الطلب في الأجل القصير بعدم مرونته فالصناعات المبنية على أساس استخدام النفط لا يمكنها التحول عنه إلى مصدر آخر بسبب ارتفاع أسعاره مثلا ، ذلك لأن هذه العملية تتطلب بعض الوقت للتحويل إلى مصادر الطاقة البديلة أو ترشيد استخدام الطاقة.
- تأثير السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة : تتأثر السوق العالمية للنفط بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن والتي تتأثر بتقلبات الطلب العالمي على النفط.¹⁰
- كما تتميز السوق النفطية بصورة عامة بالخصائص التالية:¹¹
- أنها سوق أكثر تنافسية : حيث تتميز السوق بحرية بيع وشراء النفط أين أصبح السعر هو المسيطر في السوق ولم يفرض من قبل الشركات الاحتكارية ، كما أنه يتميز بمرونة أكثر حيث تكون الشركات والدول المنتجة والمستهلكة في منافسة مباشرة في الصفقات.
- أنها سوق شفافة : أصبحت السوق النفطية العالمية أكثر شفافية بسبب ظهور وتطور الصفقات لأجل ، حيث أصبح من الضروري توفير المعلومات اللازمة حول العرض والطلب من أجل تقليل المخاطر الناجمة عن تذبذب الأسعار.
- أنها سوق غير مستقرة : يرجع عدم استقرار السوق النفطية إلى تنامي أهمية البترول في الاقتصاد العالمي نظرا للاعتماد الكلي عليه في كل المجالات من جهة ، ومن جهة أخرى عدم استقرار الأسعار بسبب تغيرات العرض والطلب ، كما تتفاقم التقلبات في السوق بسبب العوامل السياسية والمضاربات والتلاعب في السوق النفطية والتي تترك أثرا واضحة على الأسعار.

1-3- أنواع السوق النفطية: لسوق النفط أنواع متعددة ، و يمكن في هذا الموضع و لأغراض الدراسة أن نميز بين نوعين منها و هي:¹²

- الأسواق الفورية: هي السوق الحرة التي يتم فيها بيع و شراء كميات معينة من البترول في المدى القصير ، وذلك من أجل التخلص من الفوائض البترولية لتحقيق التوازن بين الطلب و العرض.
- الأسواق الآجلة: نظرا إلى خطورة التقلبات الكبيرة في أسعار النفط ، و من أجل التخلص من هذا الخطر وضع المنظمون النفطيون أسواق الأسعار الثابتة بتسليم مؤجل ، و هي ما تعرف بالأسواق النفطية الآجلة. إذ تعتبر هذه الأسواق ظاهرة مستحدثة بالنسبة للنفط إذ لا تنتعش إلا في ظل أسعار تنسم بالتذبذب و عدم الاستقرار.

2- كيفية تسعير النفط و العوامل المؤثر فيه:

2-1- تسعير النفط: هناك اعتبارات عديدة تلعب دورا هاما للغاية في تحديد أسعار النفط لذلك سوف نتطرق لتسعير

النفط لشرح سياسات و قواعد التسعير في الصناعة النفطية وفق حقتين هما:

- **تسعير النفط قبل حرب أكتوبر 1973 (قبل التصحيح السعري):** انفردت شركات البترول العالمية الكبرى في هذه المرحلة بالتسعير وكان ذلك من أهم أعمدة استمرارها و رخائها ، و أهم دعائم سيطرتها على الصناعة و يمكن تقسيم هذه الفترة إلى : مرحلة نقطة الأساس الوحيدة بخليج المكسيك ، أي أن أسعار النفط الخام في العالم كانت تتحدد بالنسبة للأسعار المعمول بها في خليج المكسيك في الولايات المتحدة الأمريكية المعتبرة كنقطة أساس وحيدة، و تلتها مرحلة نظام نقطتي الأساس بخليج المكسيك و الخليج العربي إثر إنحيار نظام التسعير فتدخلت الحكومة البريطانية و مارست الضغط على الشركات التي لم تجد مفرًا من الاعتراف بمنطقة الخليج العربي كنقطة أساس ثانية لتسعير النفط و من ثم مرحلة مشاركة الدول المنتجة في تحديد السعر نتيجة تزايد الوعي النفطي بالدول المنتجة.¹³

- **تسعير النفط بعد حرب أكتوبر 1973 (بعد التصحيح السعري):** أدت حرب النفط إلى تحول جذري في الصناعة النفطية و تغير جذري في السياسات اتجاه الطاقة بعد أزمة 1973 النفطية واستراتيجيات التسعير عام 1983 ، و الذي أدى إلى رفع أسعار البترول لأول مرة بقرار منفرد من الدول المصدرة و إلى مستوى غير مسبوق ثم إعادة رفعه دوريا .¹⁴ فمُنذ أكتوبر 1973 ونتيجة لتعارض وجهات النظر إزاء " سعر نفط الإشارة " نشأ ما يسمى الهيكل السعري ذو المستويين أي وجود مستويين من الأسعار تطبقهما الأوبك في نفس الوقت هما الأسعار المعلنة والمتحققة وخلال الأشهر الثلاثة التالية لحرب أكتوبر تصاعدت هذه الأخيرة أي الأسعار المتحققة في السوق بشكل سريع حيث وصلت إلى 20 دولار للبرميل، مما دفع المنظمة إلى رفع عائدات الحكومة بالنسبة لبترول الإشارة إلى 7 دولارات للبرميل على أن يكون السعر المعلن هو 651.11 دولار في جانفي 1977 بل أن السعودية والإمارات أصرتا على تجميد الأسعار بين عام 1974 و 1975 للبرميل اعتبارا من 1974/1/1 كما كان من المفترض أن يبقى هذا السعر ساري المفعول حتى أول جانفي 1977 بل أن السعودية والإمارات أصرتا على تجميد الأسعار بين عام 1974 و 1977 رغبة منها في اظهار حسن النية اتجاه الدول المستهلكة، أما بعد 1978 فقد تم وضع حد أعلى للسعر الذي يتيح للحكومات نوعا من المرونة في عملية التسعير طالما أن الأسعار لن تتخطاه.¹⁵ كما تم الغاء مبدأ التفاوض على الأسعار مع الشركات النفطية متعددة الجنسيات، إذ أصبحت الأسعار تتحدد بمعرفة الحكومات المصدرة للنفط فقط دون الرجوع إلى الشركات.¹⁶ ومن ثم ترتب على التطورات السابقة تغير أساسي في مفهوم السعر بحيث تم الربط ما بين السعر المعلن و السعر السوقي بحيث يتم تغير الأول تبعا لتغيرات الثاني.

2-2- العوامل المؤثرة في تحديد أسعار النفط الدولية:

يعتبر مستقبل أسعار النفط من الصعب توقعه على المدى المتوسط أو الطويل، لكن المختصين بتسويق النفط والخام يؤكدون القلق من تقلبات أسعار النفط ، وهنا لابد من معرفة الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي تتلاعب بأسعار الطاقة. إذ تعد أسعار النفط الخام إحدى أهم المؤشرات في الاقتصاد العالمي حيث تميل الحكومات والشركات إلى إنفاق الكثير من الوقت والطاقة لمعرفة أين تتجه أسعار النفط. وإذا أردنا تبسيط الأمور يمكن القول أن قوى العرض والطلب من العوامل المؤثرة في أسعار النفط بشكل مباشر، كغيره من السلع والأشياء في حياتنا اليومية، إذا ارتفع الطلب عليه يرتفع سعره والعكس صحيح فإذا ازداد العرض ، يتراجع سعره، ويتم تحديد المعروض من النفط الخام من قدرة شركات النفط لاستخراج احتياطات من الأرض وتوزيعها في جميع أنحاء العالم.

قبل التعرض لأهم العوامل المؤثرة في تحديد السعر النفطي يجب التعرض أولاً إلى معنى السعر النفطي وهو عبارة عن قيمة السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود.

2-2-1- أنواع أسعار النفط: و هناك أنواع عدة لأسعار النفط يمكن تقسيمها إلى :¹⁷

- **السعر المعلن:** هو السعر الرسمي الذي يحدده الطرف العارض للسلعة النفطية في السوق، وهو يجسد قيمة النفط الخام بوحدة نقدية معلومة في زمن معلوم.
 - **سعر الإشارة:** هو سعر متوسط بين السعر المعلن و السعر المحقق، وقد ظهر هذا السعر في السوق النفطية الدولية في فترة الستينات من القرن العشرين ، نتيجة لتوقيع اتفاقيات مشاركة نفطية جديدة بين العديد من الشركات الأجنبية النفطية المستقلة و الشركات الاحتكارية.
 - **السعر الفوري:** هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة فوراً في السوق النفطية الحرة ، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة النفطية نقداً في السوق الحرة للنفط المتبادل بين الأطراف العارضة و المشتري بصورة آنية.
 - **السعر العادل:** تقوم فكرة السعر العادل للنفط على فكرة ضمان دخل مستقر للدول النفطية على المدى القصير ، و قابل للاستمرار على المدى الطويل ، كما أنه من الجانب الآخر يضمن للدول المستهلكة الإمدادات بأسعار مستقرة.
- أما فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة في أسعار النفط فإنها تتأثر بحزمة كبيرة من العوامل و تنقسم هذه العوامل إلى شقين أحدهما يختص بجانب الطلب و الآخر من جانب العرض بالإضافة إلى عوامل أخرى.

2-2-2- العوامل المؤثرة في أسعار النفط من جانب الطلب:

- **سعر النفط الخام و منتجاته المكررة:** حيث أن انخفاض السعر يؤدي إلى زيادة الطلب ، و العكس في حالة ارتفاعه، و ينطبق ذلك سواء على النفط الخام أو منتجاته المكررة.¹⁸
 - **السعر النسبي للطاقات المنافسة:** تؤثر الأسعار النسبية للطاقات البديلة في أسعار النفط ، فعندما ينخفض السعر النسبي لوقود معين تميل حصته النسبية في مزيج الوقود إلى الارتفاع، ولقد حفز إرتفاع أسعار النفط خلال عقد السبعينات من القرن العشرين الدول الصناعية المستهلكة للنفط على البحث عن بديل مناسب له ليحل محله أو يشاركه في الأهمية النسبية ضمن مصادر الطاقة المختلفة، مثل ازدهار انتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية.
 - **معدل النمو الإقتصادي:** إن زيادة النمو الاقتصادي تتطلب زيادة استهلاك النفط ، خاصة في ظل التطور التكنولوجي الكبير ، و انخفاض النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض الطلب على النفط بالتالي هناك علاقة طردية بين النمو الإقتصادي و الطلب على النفط.
 - **التغيرات المناخية :** تلعب العوامل المناخية دوراً هاماً في تحديد أسعار النفط ، حيث أنه كلما كان الفصل بارداً ، كلما زاد الطلب على النفط بالتالي ارتفاع الأسعار و العكس صحيح.¹⁹
- ## 2-2-3- العوامل المؤثرة في أسعار النفط من جانب العرض: و لعل أهمها:²⁰
- **الطلب النفطي:** يعد الطلب على النفط من العوامل الرئيسية المؤثرة في العرض النفطي ، انطلاقاً من فكرة الطلب يخلق العرض ، حيث إذا لاحظ أحد المنتجين زيادة في الطلب على النفط فذلك سوف يشجعه على زيادة الاستثمار في الصناعة النفطية لزيادة الإنتاج ، و العكس في حالة نقص الطلب.

- **الاحتياطات النفطية :** تعد قاعدة الارتكاز الأساسية للإنتاج النفطي الذي يتطلب التحقق من التقدير الحقيقي للاحتياطات، فالمبالغة في تقدير حجم الاحتياطي تؤدي إلى زيادة الإنتاج و منه زيادة العرض . كما أن عمليات التنقيب تحدد الكميات المعروضة من النفط.
- **دور المنظمات الدولية :** حيث تؤثر سلوكيات عرض النفط العالمي في دور المنظمات الدولية ذات العلاقة المباشرة بقطاع النفط و صناعته و على رأسها منظمة الدول المصدرة للنفط و الوكالة الدولية للطاقة ، حيث أن لمنظمة الأوبك القدرة على التحكم بالأسعار عن طريق تغيير معدلات الإنتاج ، إذ لديها القدرة على التأثير المباشر على الأسعار.
- **بالإضافة للعوامل السالفة الذكر يمكن إضافة بعض العوامل الغير المباشرة التي لها الأثر على تقلب الأسعار النفطية من أهمها:**²¹
 - **العوامل الجيوسياسية :** التي تؤثر في أسعار النفط ، من خلال تأثيرها في حجم الإنتاج ، و كميات المعروض العالمي ، وفي مستوى الطلب أيضا. ذلك أن الكوارث الطبيعية و الحروب و النزاعات التي تهدد أماكن الإنتاج ، أو طرق النقل و التوزيع أو أماكن الاستهلاك تؤثر في أسعار النفط . كما تتأثر الأسعار بدرجة الاستقرار السياسي في الدول المنتجة للنفط و بعض الدول الرئيسية المستهلكة له، و على الصعيدين الإقليمي و العالمي ، بحيث أن حدوث أي نوع من الاضطرابات السياسية على أي من تلك الأصعدة من شأنه أن يؤثر في مستويات أسعار النفط.
 - **العوامل السلوكية:** وهي ذات شأن مهم جدا في تقلبات أسعار النفط كونها تتعلق بسلوك العملاء الاقتصاديين و المستثمرين الماليين فيما يخص قرارات شراء عقود النفط و الغاز أو بيعها (المتعددة الآجال) ، اعتمادا على عوامل الثقة و التوقع و المضاربة و الرغبة في تحقيق الأرباح ، و غالبا ما تتأثر هذه القرارات بالأوضاع الجيوسياسية و بالتوقعات حول اتجاه تغيرات الأسعار صعودا أو هبوطا.
 - **متغيرات الاقتصاد الكلي (انخفاض الدولار):** من العوامل العديدة التي في كثير من الأحيان يكون لها أثر مباشر على ارتفاع أسعار النفط الانخفاض المستمر للدولار الأمريكي ، ففي حين أن أسعار النفط و الدولار معقد ولا تخدم مصالح أطراف السوق في معظم الأحيان ، نجد أن انخفاض قيمة الدولار ستؤدي إلى ارتفاع في سعر النفط بالدولار و العكس بالعكس²². فمنذ أن تم اعتماد تقويم النفط بالدولار الأمريكي يفترض أن انخفاض سعر صرف الدولار سيخفض بذلك تسعير النفط في السوق و من ثم سيزيد الطلب عليه ، وفي حال ترك السوق يتوازن وفقا للظروف الجديدة . انخفاض الدولار مع افتراض ثبات العوامل الأخرى سيرتفع سعر النفط بالدولار.²³
 - **عامل الندرة:** كون النفط سلعة ناضبة فإن تأثير ذلك في الأسعار أمر طبيعي و قد بدأت الأسواق مؤخرا تتحسس هذا الأمر ، فالعمر التقليدي لهذه السلعة الاستراتيجية غير محدد على وجه الدقة.²⁴

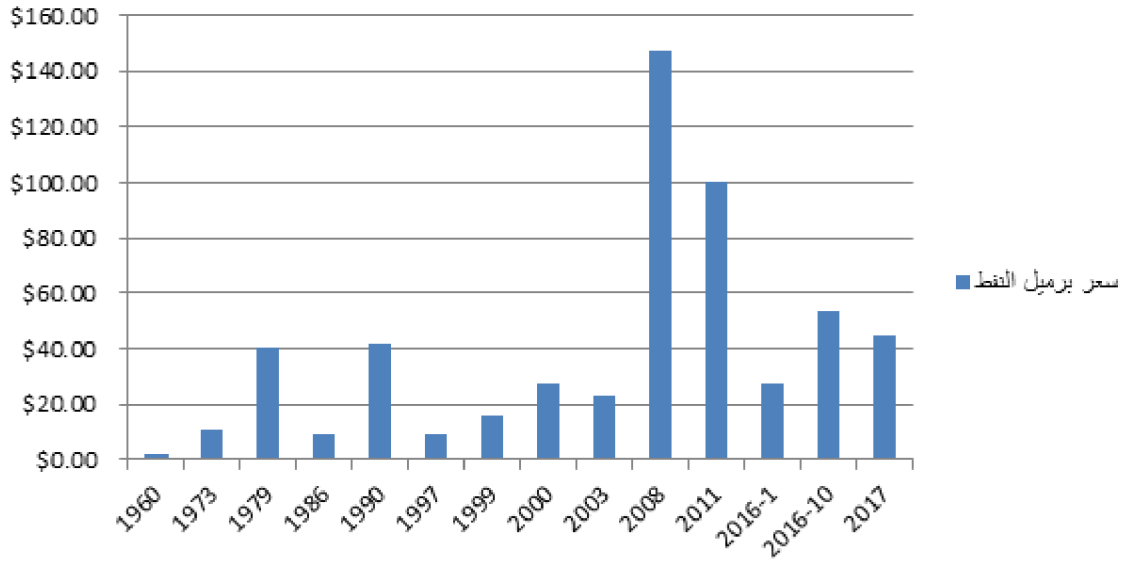
المحور الثاني: تطورات أسعار النفط و تداعيات انهيارها على الاقتصاديات الدولية

أولا: تطور أسعار النفط الدولية

شهدت أسعار النفط على مر السنوات تقلبات تراوحت بين الارتفاع و الانخفاض كما شهدت فترات من الاستقرار و المخطط البياني التالي ، يوضح تقلبات الأسعار منذ 1960 وحتى الربع الاول من عام 2017:

شكل رقم (1) : تطور أسعار النفط العالمية (1960-2017)

سعر برميل النفط



، تاريخ التصفح: 2017/10/14، على الساعة 14:24 المصدر: rawabetcenter.com أسعار النفط العالمية منذ 1960 وتوقعات إلى 2025، متاح على:

والملاحظ من الشكل رقم (1) أعلاه تقلبات كبيرة بأسعار النفط التي تأثرت بمجموعة من العوامل الاقتصادية (العرض و الطلب) و العوامل الغير اقتصادية التي تطرقنا إليها سابقاً، إذ يمكن إبراز ثلاث مراحل رئيسية مرت بها أسعار النفط و هي:²⁵

1- المرحلة الأولى (1861-1883): تعتبر هذه المرحلة بداية اكتشاف النفط كمصدر أساسي للطاقة فارتفع الطلب عليه مقابل قلة الآبار المكتشفة منه و بهذا ارتفع سعره .

2- المرحلة الثانية (1883-1972): شهدت هذه المرحلة استقرار نسبي للأسعار، حيث نجد نوعاً من التوازن بين الطلب المتنامي و توسع الاكتشافات الحديثة لهذه المادة في مناطق متفرقة من العالم.

بالرغم من مختلف الأحداث التي وقعت فيها و أهمها الحربين العالميتين الأولى و الثانية و كذلك أزمة الكساد الكبير 1929، حيث كان فيها انخفاض بسيط للأسعار .

3- المرحلة الثالثة (1973-الربع الأول من عام 2017): حيث تميزت هذه المرحلة بالتقلب الشديد في الأسعار حيث أدخلت الأبعاد السياسية إلى السوق النفطية ، فانطلاقاً من أزمة حظر البترول سنة 1973 ، نلاحظ أن الأسعار ارتفعت بشكل كبير لتقفز من 2.48 دولار سنة 1972 إلى 11.58 دولار سنة 1974، أي بارتفاع قارب 370% ، و رغم إعلان نهاية الحظر عام 1974 إلا أن الأسعار واصلت ارتفاعها . و تبع ذلك حرب 6 أكتوبر و الثورة الإيرانية و هو ما جعل سعر البرميل يصل سنة 1980 إلى مستويات قياسية ببلوغه 36.83 دولار ، أعقب ذلك انخفاض الأسعار في مرحلة ما يسمى باثني عشر سنة و ذلك رغم أن منطقة الشرق الأوسط شهدت الحرب العراقية الإيرانية و غزو العراق للكويت إلا أن الأسعار بقيت في مستويات منخفضة رغم مكانة هذه الدول في سوق النفط.

و انطلاقاً من سنة 2001 شهدت الأسعار ارتفاعاً مستمراً حيث انتقلت من 24.4 دولار سنة 2001 إلى 115.22 دولار سنة 2013 أي بارتفاع قارب 372% في ظرف 13 سنة ، و هذا راجع لعدة أسباب أهمها العوامل

السياسة المتمثلة في أعمال العنف في العديد من الدول المنتجة للنفط ، بالإضافة إلى استمرار نمو الاقتصاد العالمي رغم مروره بأزمة الرهن العقاري ، و ارتفاع معدلات النمو في العديد من الدول المستوردة مما دفع الطلب العالمي للارتفاع بالتالي ارتفاع الأسعار.

كما شهدت المنطقة العربية اضطرابات سياسية واجتماعية واقتصادية منذ 2011 سميت بالربيع العربي، مما أدى إلى انقطاع إمدادات الكثير من الدول المنتجة مثل ليبيا وسوريا واليمن، إذ فقد السوق نحو 1.6 مليون برميل يوميا من النفط الليبي الخفيف عالي الجودة ولم تتمكن أوبك تعويض الكمية ، مما أدى الى ارتفاع أسعار النفط منذ ذلك الحين فوق مستوى 100 دولار. واستمر الارتفاع الى عام 2012، إذ فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حظرا على تصدير النفط الإيراني تسبب بخروج نحو مليون برميل يوميا من نفطها من السوق، مما فاقم المخاوف من رد فعل عسكري إيراني أبقي أسعار النفط عالية²⁶.

- **الصدمة النفطية لسنة 2014:** شهدت أسعار النفط انطلاقا من منتصف عام 2014 انخفاضا حادا و بدون سابق إنذار ، ومن ثم حدث التهاوي مع بداية عام 2015 و يستمر حتى وقتنا الحالي من عام 2017 .

ثانيا: أسباب انخفاض أسعار النفط الدولية وأهم تداعياتها 2014-2017

ولعل أبرز العوامل و الأسباب التي أدت إلى انخيار أسعار النفط الدولية نذكر أهمها:

- 1- انخفاض الطلب العالمي:** وذلك نتيجة تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني و منطقة البرازيل و عدم قدرة تعافي اقتصاد منطقة اليورو ، و بما أن العرض حافظ على تراكمه ، فمن البديهي أن ينخفض السعر وفقا لمعادلة العرض و الطلب.
- 2- الموقف السلبي لمنظمة الأوبك المصدرة للنفط:** عند انحدار السعر إلى مستويات غير متوقعة من جميع الأطراف الرئيسية في السوق ، بدأت محاولات التباحث بين منتجي الأوبك و خارجها للاتفاق على خفض كميات المعروض النفطي من جميع الأطراف ، وفق تفاهات معينة للدفاع عن السعر وإعادة قيمته إليه، لكن بادت هذه المحاولات بالإخفاق ، مما جعل المنتجين من أوبك يرفضون خفض كميات معروضهم النفطي و على رأسهم المملكة العربية السعودية مما أدى إلى ضغوط ساهمت في خفض الأسعار و انخيارها .
- 3- حرب العملات الدولية:** فقد ساهمت بشكل كبير على عدم تعافي الاقتصاد العالمي و خاصة من طرف الاقتصاد الصيني الذي له الأثر المباشر في تحقيق التنمية للاقتصاد العالمي الذي لم يستطع التعافي بدوره، حيث قامت الصين بخفض قيمة عملتها اليوان مقابل الدولار الأمريكي ، حيث زادت متاعب الاقتصاد الصيني خاصة من عام 2015 و بقيت أسعار النفط تتراوح بين 40 و 50 دولار . كما أن زيادة قيمة الدولار لعبت دورها في انخفاض الأسعار النفطية.
- 4- ازدهار انتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية :** و الذي أدى إلى اغراق الأسواق بالنفط و يرجح أن ذلك هو السبب الذي دفع دول الأوبك و عبي رأسها السعودية إلى الإبقاء على معدل انتاج النفط الحفري عند مستوياته الحالية دون خفض، ما أدى إلى تراجع حاد في الأسعار النفطية. ووضع المزيد من الضغوط على كاهل المنافس الأمريكي .
- 5- ظهور دول يوشك نفطها على النفاذ:** و يعتبر هذا العامل الأشد تأثيرا على انخفاض في أسعار النفط إذ هناك عشر دول يوشك نفطها على النفاذ، مما سيضعها أمام مشكلات كبيرة في المستقبل ما لم تكتشف احتياطات أخرى تصل إليها أو تبحث عن بدائل. و في المقابل أن دولاً مثل الصين و الهند لم تصل بعد إلى ذروة استهلاكها من الخام ، و لا يزال معدل استهلاك الفرد فيها من النفط أقل بكثير من معدلات البلدان الغربية لكن الفجوة تضيق كل عام. و يتوقع خبراء اقتصاديون

أن التناقض بين ارتفاع الطلب و تراجع الأسعار لن يدوم طويلا ،فيرون أنه عندما يصحح السوق وضعه ، ستحدث تداعيات خطيرة خاصة في البلدان التي يوشك النفط فيها على النضوب. و الجدول الموالي يوضح الدول التي يوشك نفطها على النضوب .

جدول رقم(1): دول يوشك نفطها على النفاذ

الدول	الانتاج (بالآلف برميل يوميا)	الاحتياطي المؤكد (بالمليون برميل)	سنوات الانتاج الباقية
كولومبيا	1005	2308	6 سنوات
المملكة المتحدة	879	2755	8 سنوات
النرويج	1567	5139	8 سنوات
الولايات المتحدة	9430	36385	10 سنوات
المكسيك	2266	9711	11 عاما
اندونيسيا	690	3230	12 عاما
انغولا	1767	9524	14 عاما
ماليزيا	665	3750	14 عاما
الصين	4273	25132	16 عاما
البرازيل	2437	16186	18 عاما

، تاريخ التصفح: 2017/10/14، على الساعة 14:24 rawabetcenter.com المصدر: أسعار النفط العالمية منذ 1960 و توقعات إلى 2025، متاح على:

اعتمد في هذا الجدول على النشرة الاحصائية السنوية التي تنشرها منظمة البلدان المصدرة للبترول ، وهنا نلاحظ أنه حتى بعض الدول التي تسجل نسبة كبيرة في إنتاج النفط ، مهددة بخطر نضوب الخام في المستقبل القريب. لذا فقد صرفت شركات الطاقة مئات ملايين الدولارات في عمليات الاستكشاف والحفر في أعالي البحار واستخراج الزيت الرملي في كندا ، والزيت الصخري في الولايات المتحدة والزيت الثقيل في فنزويلا علما أن أكثر هذا النوع من الانتاج تكلفته لا تقل عن 50 دولارا للبرميل.

6- ازدياد المنافسة في أسواق النفط العالمية و رفع سقف المخزون النفطي لدى الدول الكبرى المستهلكة للنفط ، في ظل دور شركات النفط العملاقة في التحكم على أسعار النفط بما ينسجم مع مصالحهم و مصالح الدول المنتمة لها ، ما أدى إلى زيادة المخزون العالمي للنفط الخام في الدول الكبرى المستهلكة للنفط لمواجهة أية صدمة نفطية كبرى في العالم نتيجة التهديد على منابع و طرق امدادات النفط إلى الأسواق العالمية.

7- تأثير الموقف السياسي: (الاتحاد الأوروبي و أمريكا) على روسيا بفعل أحداث أوكرانيا التي أدت إلى خسائر في الاقتصاد الروسي بفعل تراجع سعر النفط الخام و الغاز الطبيعي. كما أن الخلافات حول ملف إيران النووي ساعدت على زيادة الضغوطات الاقتصادية على إيران عن طريق تراجع سعر النفط الخام باعتبارها المصدر الرئيسي لاقتصاد الحكومة الإيرانية.

ثالثا: تداعيات انخفاض أسعار النفط الدولية: ان الانحيار الحالي لأسعار النفط المتمثل بانخفاض سعر البرميل لما دون الخمسين دولارا لأول مرة منذ عام 2009 ، ناجم بغالبية عن ازدهار إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة، والتي عمدت إلى ضخ أكثر من ثلاثة ملايين برميل نفط في السوق على مدى السنوات القليلة الماضية، وبغض النظر عن وجود بعض الأدلة التي تشير إلى أن الأسعار ستبقى

منخفضة على المدى القصير على الأقل، فمن غير الممكن معرفة مدى استمرارية الانخفاض الحالي في أسعار النفط ، نظرا لصعوبة التنبؤ بأسعاره، خاصة وأن أسعار النفط ما تزال أعلى من المعايير القياسية التاريخية للأسعار، فخلال الـ 120 سنة الماضية كانت غالبية الأسعار المحددة لبرميل النفط تتراوح بأسعار تقع ما دون الخمسين دولارا بالنسبة للأسعار الحالية، لذا فإننا لا يمكننا التعويل على استمرار انخفاض أسعار النفط ، خاصة في حال تدخلت الظروف الجيوسياسية أو ظروف ارتفاع الطلب وأدت إلى تغيير السيناريو باتجاه زيادة العرض، فالقاعدة الاقتصادية الواقعية تقول إنه غالبا ما تؤدي الانكماشات في أسعار النفط إلى انتعاشات مقابلة.

- **بالنسبة للدول الصناعية المستوردة للنفط:** فإن الدول التي تعتمد على استيراد النفط مثل معظم البلدان الأوروبية، سوف تستفيد من انخفاض أسعار النفط ، وفي الولايات المتحدة، سيجد المواطن الفرق بانخفاض الأسعار عندما يدفع على البنزين مبالغ أقل بكثير مما كان يدفعه على مدى السنوات القليلة الماضية، وهذا ما سينعش اقتصاد هذه البلدان لأن المواطنين سيتجهون نحو إنفاق ما يوفره على السلع المختلفة الأخرى، وبمعنى آخر، فإن هذا الانخفاض سيعمل على نقل الثروة الهائلة من مصدري النفط إلى المستوردين. كما يساهم في استقرار عملات تلك الدول، و في نفس الوقت سيؤدي الى ²⁷ :

- انخفاض قيمة الواردات من البترول و تحسن موازين مدفوعات هذه الدول ، إضافة إلى انخفاض تكاليف إنتاج السلع الصناعية .
- تخفيض الاستثمارات المخصصة للبحث عن البترول.
- انخفاض صادرات دول هذه المجموعة نتيجة تراجع العوائد النفطية للدول المصدرة للبترول خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية والكمالية.
- تخفيض قدرة البنوك وأسواق المال على ممارسة أنشطتها: إن تراجع عوائد البترول يؤدي إلى قيام الدول النفطية بتخفيض القروض والتسهيلات التي تقدمها إلى السوق المالية وتصفية جانب من استثماراتها في الدول الصناعية .

- **آثار انخفاض أسعار النفط على الدول النامية المستوردة للبترول :** تتمثل هذه الآثار في النقاط التالية ²⁸ :

- انخفاض قيمة الواردات من البترول لهذه الدول حسب درجة اعتمادها على النفط المستورد.
- انخفاض من أعباء خدمة الديون الخارجية.
- تأثر هذه الدول بانخفاض العوائد المالية النفطية للدول البترولية والتي بدورها ستخفف من وارداتها من هذه الدول وبالتالي سوف تنخفض صادرات هذه الدول.
- انخفاض المعونات التي تقدمها الدول النفطية للدول النامية .
- التأثير السلبي على برامج الطاقة في هذه الدول وتراجع عمليات البحث والتنقيب وتطوير مصادر الطاقة البديلة.

- **بالنسبة للدول المصدرة للنفط:** فحتى لو استمر انخفاض الأسعار على المدى القصير فقط ، فإنها ستعاني من بعض الأضرار الاقتصادية منها :

- انخفاض العوائد النفطية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي و ما سترتب عنه من انخفاض الإنفاق العام في هذه الدول وتراجع في معدلات النمو الاقتصادي .

- انخفاض حجم الفوائض المالية النفطية و الذي يمكن أن يؤدي إلى لجوء العديد من الدول النفطية إلى السحب من أموالها المودعة لدى البنوك الأجنبية لتغطية جانب من إنفاقها الجاري أو اللجوء إلى الاقتراض .
- تدهور شروط التبادل في غير صالح هذه الدول و اتساع فجوة العجز في الحسابات الجارية لموازين مدفوعاتها .
- انخفاض الصادرات البترولية لدى هذه الدول يساهم في الحفاظ على الثروات النفطية وإطالة عمر النفط لديه .
- انخفاض أسعار النفط يشجع الدول على ترشيد الإنفاق العام وتنويع صادراتها وتوسيع قاعدتها الانتاجية بدلا من اعتمادها الكلي أو شبه كلي على إنتاج وتصدير مادة أولية واحدة.

ولكن هذه الأضرار لن تكون كارثية إلا بالنسبة للبلدان التي لم تتعلم من الدروس المستفادة من دورة الازدهار والكساد السابقة، فخلال هذه الدورة من الازدهار والكساد عملت العديد من البلدان على توفير الجزء الأكبر من إيراداتها ولجأت إلى ضخ المزيد من الاستثمارات في الأصول الانتاجية، وخلال الأزمة العالمية الاقتصادية التي حدثت في عام 2008 عمدت العديد من البلدان المصدرة للنفط إلى التخلي عن سياساتها المالية المحافظة الأمر الذي ساعدها على الخروج من المأزق، ولكن هذا التعقل لم يستمر خلال السنوات القليلة الأولى من الازدهار النفطي اللاحق للأزمة. في حال تعمقنا أكثر بالتفاصيل، فإنه يمكن القول أن :

1. **بلدان الشرق الأوسط :** بشكل عام فإن معظم الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط مستعدة لمواجهة المشاكل التي قد تنجم عن هبوط أسعار النفط، فالبلدان الغنية في الخليج، وبعض دول بحر قزوين، يمكنها بسهولة تحمل الانخفاض المؤقت في الأسعار، كونها تمتلك احتياطيًا كبيرًا من النقد الأجنبي، ولكن استمرار انخفاض الأسعار على المدى الطويل سيشكل مدعاة للقلق لدى هذه الدول،
2. **الجزائر :** بدأت بوادر التأزم تظهر على الاقتصاد الجزائري في صورة تناقص العوائد و الفوائض النفطية مما أدى إلى عجز متزايد في ميزان المدفوعات، و في ظل عدم القدرة على إحلال الواردات تأكلت احتياطات الصرف، رغم التدابير الكثيرة التي اتخذت لتخفيض الواردات مثل الحضر و حصص الاستيراد، و تبقى الجزائر تراهن على تنويع الاقتصاد الجزائري و الذي لن يتأتى إلا على المدى البعيد و تترقب تحسنا لأسعار البترول تبعدها عن شبح الأزمة في المدى القصير .
3. **روسيا :** فهي أيضا قادرة على إدارة آثار سقوط النفط بشكل جيد ، ولكنها ستعاني قليلا من انخفاض الواردات وانخفاض الإنفاق، وستعمل العقوبات الاقتصادية على مفاخرة هذا الوضع على المدى الطويل.
4. **إيران:** ستعاني أيضا من أزمة النفط وستعكس آثار انخفاض أسعار النفط عليها بشكل سيء، كونها لم تتبع سياسة اقتصادية حكيمة خلال السنوات الماضية، فضلا عن أن العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها ساعدت على تأجيج الأزمة الاقتصادية في البلاد حتى قبل هبوط أسعار النفط،
5. **نيجيريا:** ستتأثر بشكل سيء أيضا من هذه الأزمة، على الرغم من أن سياستها الاقتصادية الكلية تحسّنت مقارنة بالدورة الاقتصادية السابقة، وسبب تأثرها يعود لاعتمادها المفرط على النفط كمورد شبه وحيد لتمويل الواردات، مما سيؤدي إلى زيادة الفقر، مما سينجم عنه مشاكل بالاستقرار السياسي²⁹،
6. **أنغولا :** ستكون أيضا ضعيفة تجاه هذه الأزمة،

7. **دول أمريكا اللاتينية المصدرة للنفط :** والتي اتبعت سياسات اقتصادية حكيمة عموما خلال الفترة الماضية، مثل كولومبيا والمكسيك، ستكون بحاجة لبعض التصحيح المالي، ولكن بالمحمل ينبغي أن تكون قادرة على إدارة هذه الأزمة بأقل الخسائر الممكنة ،

8. **فنزويلا :** يعد البلد الأسوأ وضعاً والأكثر تأثراً نتيجة لهبوط أسعار النفط، فقد عمدت إلى إنفاق جميع وارداتها خلال الفترة الماضية، وبدلاً من ضخ الواردات في المجال الاستثماري عمدت إلى توزيع معظم الواردات على القطاع الاستهلاكي، لا بل تجاوزت هذه البلاد حدود وارداتها إلى حد الانغماس بالديون لتنفق المزيد على القطاع الاستهلاكي، وهذا ما أدى إلى وضع البلاد تحت عبء العجز الاقتصادي بنسبة 15% إلى 20% من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات ازدهار أسعار النفط، والآن ومع انخفاض الأسعار فإن فنزويلا تواجه خطر الانهيار الاقتصادي، فنسبة التضخم تجاوزت 100% في عام 2015، وهناك احتمال كبير لزيادة نسب الفقر بعد الانتعاش الذي عاشه الفنزويليون خلال فترة ازدهار أسعار النفط، وبالطبع فإن هذه المآسي ستنتج عواقب وخيمة على الاستقرار السياسي في البلاد³⁰.

خاتمة

يبدو أن ديناميكية أسعار النفط معقدة و متشابكة، فمن جهة يؤثر توازن العرض و الطلب و تغيراتها في ديناميكية الأسعار، و من جهة أخرى فإن مجموعة العوامل السلوكية- النفسية و المتعلقة برؤية المتعاملين في السوق النفطية و المالية و توقعاتهم (المنتجين، المستهلكين، المستثمرين، المضاربين) ، لها شأن مهم هي الأخرى في رسم اتجاهات الأسعار ، ناهيك عن العوامل و الاضطرابات السياسية (العراق، إيران، ليبيا) ، التي تمارس دوراً هي كذلك .

كما يمكن القول أن النفط ليس دائماً لعنة، فالكثير من الدول المنتجة للنفط على استعداد لمواجهة تقلبات أسعاره بشكل أفضل في كل مرة ، ولكن بالنسبة للدول القليلة التي لم تتعلم الحكمة من الدروس القاسية الماضية، فإن النفط قد يكون لعنتها الكبرى.

الهوامش و المراجع:

- ¹ حسان خضرم، مجلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت "منظمة عربية مستقلة"، أسواق النفط العالمية، العدد 57، الكويت ، ص3.
- ² علة مراد، دراسة تقلبات أسعار النفط و أثرها في التنمية الاقتصادية: قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر للفترة (2000-2014) ، رؤية استراتيجية ، يناير ، 2017 ، ص94.
- ³ انهيار أسعار النفط و تداعياته، متاح على: www.aljazeera.net ، تاريخ التصفح: 16/08/2017، على الساعة 10:16.
- ⁴ علة مراد، مرجع سابق، ص95.
- ⁵ أهمية البترول اقتصادياً و سياسياً ، متاح على: www.ouarsenis.com ، تاريخ التصفح: 16/10/2017 ، على الساعة: 17:34 .
- ⁶ دربال فاطمة الزهراء، أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر بإستعمال منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة خلال الفترة (1986-2015)، المجلة الجزائرية للاقتصاد و الادارة ، العدد 09، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، الجزائر ، 2017، ص8.

- ⁷ راتول محمد ، رقية سهلي، تقلبات سعر صرف الدولار أمام الأورو و إنعكاساتها على تطورات سوق البترول العالمية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر، 2016، ص2. متاح على: www.platform.almanhal.com، تاريخ التصفح: 12/10/2017 ، على الساعة: 02: 19 .
- ⁸ علة مراد، مرجع سابق، ص 97.
- ⁹ موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010/2009، ص92.
- ¹⁰ أسامة نجوم، قراءة في أسباب انخفاض أسعار النفط، سلسلة: تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر مارس 2015، ص 4.
- ¹¹ موري سمية، مرجع سابق، ص ص 92-93.
- ¹² راتول محمد، رقية سهلي ، مرجع سابق، ص3.
- ¹³ موري سمية، مرجع سابق ص64.
- ¹⁴ أسعار النفط في السوق الدولية و أبعادها على سياسة الدول ، متاح على: www.diae.net,vue ، تاريخ التصفح: 14/10/2017، على الساعة: 21:22 .
- ¹⁵ سالم بوعنارة، السياسة التسعيرية لمنظمة الأوبك وانعكاسها على سوق النفط العالمي خلال الفترة من (2000-2011)، مذكرة ماستر أكاديمي ، تخصص: إقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر، 2013/2012، ص14.
- ¹⁶ الشركات النفطية متعددة الجنسيات و تأثيرها في العلاقات الدولية، متاح على: www.books.google.dz، تاريخ التصفح: 2017/10/21، على الساعة: 12:38.
- ¹⁷ راتول محمد، رقية سهلي ، مرجع سابق، ص4.
- ¹⁸ حسان خضرم، مرجع سابق، ص 13.
- ¹⁹ المرجع السابق، ص 13.
- ²⁰ علة مراد ، مرجع سابق، ص 102.
- ²¹ أسامة نجوم، مرجع سابق، ص 4.
- ²² سعد الله داود، تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط و أثرها على استقرار الأسعار (2008-2010)، مجلة الباحث، العدد09، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011، ص216.
- ²³ إبراهيم بلقلة، تطورات أسعار النفط و انعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)، مجلة الباحث، العدد12، جامعة الشلف، الجزائر، 2013، ص 11.
- ²⁴ عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية ، مجلة جامعة الأزهر ، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد15، العدد1، غزة، 2013، ص340.
- ²⁵ فوقة فاطمة، مرقوم كلثوم، تقلبات أسعار النفط، أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد و المالية ، العدد03، جامعة الشلف، الجزائر، 2016، ص22.
- ²⁶ أسعار النفط العالمية منذ 1960 و توقعات إلى 2025، متاح على: www.rawabetcenter.com ، تاريخ التصفح: 14/10/2017 ، على الساعة: 14 : 24 .
- ²⁷ موري سمية، مرجع سابق، ص ص 88-89.
- ²⁸ نفس مرجع ، ص ص 88-89.

²⁹ <http://www.noonpost.org/content/5039>

³⁰ Ibid